外语经贸文章选读系列教材

阿拉伯语

经贸文章选读

صفوة القراءة من نصوص لغة الضاد في التجارة والاقتصاد

杨言洪　主编

对外经济贸易大学出版社
University of International Business and Economics Press

外语经贸文章选读系列教材

阿拉伯语经贸文章选读

صفوة القراءة من نصوص
لغة الضاد في التجارة والاقتصاد

主编　杨言洪
编者　邓苏宁　吴　昊
　　张　薇　文　巍

对外经济贸易大学出版社
中国·北京

图书在版编目（CIP）数据

阿拉伯语经贸文章选读 / 杨言洪主编. —北京：对外经济贸易大学出版社，2017.3

外语经贸文章选读系列教材

ISBN 978-7-5663-1754-4

Ⅰ. ①阿… Ⅱ. ①杨… Ⅲ. ①经济–阿拉伯语–阅读教学–高等学校–教材 Ⅳ. ①F

中国版本图书馆 CIP 数据核字（2017）第 043626 号

© 2017 年 对外经济贸易大学出版社出版发行

版权所有 翻印必究

阿拉伯语经贸文章选读

صفوة القراءة من نصوص لغة الضاد في التجارة والاقتصاد

杨言洪 主编

责任编辑：邱蓓蓓 田冉冉

对外经济贸易大学出版社

北京市朝阳区惠新东街 10 号 邮政编码：100029

邮购电话：010－64492338 发行部电话：010－64492342

网址：http://www.uibep.com E-mail：uibep@126.com

北京时代华都印刷有限公司印装 新华书店经销

成品尺寸：185mm×260mm 18.75 印张 433 千字

2017 年 4 月北京第 1 版 2017 年 4 月第 1 次印刷

ISBN 978-7-5663-1754-4

印数：0 001－2 000 册 定价：38.00 元

前　言

2014年，中国国家主席习近平在中阿合作论坛第六届部长级会议开幕式上的讲话中指出：中国同阿拉伯国家因为丝绸之路相知相交，我们是共建“一带一路”的天然合作伙伴。未来10年，对中阿双方都是发展的关键时期，需要我们弘扬丝绸之路精神，为发展增动力，为合作添活力，不断深化全面合作、共同发展的中阿战略合作关系。

在我国改革开放初期的1978年，中阿贸易额仅为约10亿美元，2013年达到2 512亿美元。习近平主席提出，争取中阿贸易额在未来10年增至6 000亿美元，争取中国对阿非金融类投资存量在未来10年增至600亿美元以上。

“一带一路”构想为中阿经贸关系跨越式发展提供了一个前所未有的历史机遇，为此我们需要提前做好人才储备。

《阿拉伯语经贸文章选读》正是服务于国家“一带一路”战略和“向西开放”战略，以适应未来中阿经济合作、贸易往来和人文交流跨越式发展的需要。

本教材的教学目标主要有三点：其一是通过大量阅读阿拉伯语经贸文章，学习和掌握阿拉伯语经贸术语与习惯表达方法；其二是在阅读理解原文的基础上，对文章内容学会归纳总结；其三则是通过阅读经贸文章，学会撰写经贸调研报告，包括经贸情况综合调研报告、市场调研报告以及行业调研报告。

在此，编者不揣冒昧，对使用本教材教学提出几点建议，仅供参考：

一、建议在教学过程中采用课堂精讲与课后阅读相结合的方式，注重培养和训练学生的阅读能力，提高学生的阅读速度和阅读质量；

二、在完成若干章节的教学之后，建议教师在课堂或课下组织学生围绕所学内容进行讨论或辩论；

三、在教师指导下，建议学生在理解的基础上，以综述的方式，对有关文章的全部或部分内容用汉语进行归纳总结，为毕业后从事综合调研、市场调研和行业调研打下基础。

参与本教材编写的还有叙利亚专家加兹万·巴拉克、埃及专家瓦伊勒·萨义迪、穆罕默德·巴格达迪。

杨言洪

2016年10月18日

目　录

第一单元　中国经济发展 …… 1

第一课　中国 2015 年将继续是世界经济发展的主要贡献者 …… 3

第二课　中国股市暂停交易 …… 15

第三课　中国经济应对美国压力 …… 25

第二单元　中阿经贸关系 …… 35

第一课　丝绸之路：文化与经济的纽带 …… 37

第二课　中海新丝路 …… 53

第三单元　阿拉伯经济发展 …… 61

第一课　游资出逃海湾股市 …… 63

第二课　卡塔尔经济年度报告 …… 73

第三课　沙特股市在阿拉伯世界市值最大 …… 83

第四课　海湾国家石油与经济形势 …… 95

第五课　埃及经济观察 …… 107

第四单元　世界经济发展 …… 121

第一课　对国际金融危机的系统认识 …… 123

第二课　世界金融危机对阿拉伯经济的影响 …… 143

第三课　2015 年是世界经济萧条的起点吗？ …… 159

第四课　2050 年二十国集团将翻转世界经济的天平 …… 171

第五课　应对世界经济危机的战略讨论 …… 189

第六课　全球化对各国社会的影响 …… 207

第五单元　阿拉伯国家经贸法规 …… 223

第一课　埃及商法 …… 225

第二课　沙特阿拉伯王国外国投资法 …… 243

第三课　约旦反倾销反补贴法 …… 259

此为试读，需要完整PDF请访问：www.ertongbook.com

الفهرس

الوحدة الأولى تطور اقتصاد الصين 1

الدرس الأول الصين ترجح بقاءها مساهما رئيسيا

في نمو الاقتصاد العالمي عام 2015 3

الدرس الثاني البورصة الصينية تعلق التداول 15

الدرس الثالث الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأميركية 25

الوحدة الثانية علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الصين والدول العربية 35

الدرس الأول طريق الحرير الجديد: الوصل الثقافي والاقتصادي 37

الدرس الثاني "طريق الحرير" الجديدة بين الصين والخليج 53

الوحدة الثالثة تطور اقتصادات الدول العربية 61

الدرس الأول أسواق الأسهم الخليجية: السيولة تضرب وتهرب! 63

الدرس الثاني التقرير السنوي عن الاقتصاد القطري 73

الدرس الثالث السعودية الأكبر في العالم العربي من حيث القيمة السوقية 83

الدرس الرابع الأوضاع النفطية والاقتصادية في الدول الخليجية 95

الدرس الخامس نظرة على الاقتصاد المصري 107

الوحدة الرابعة تطور الاقتصاد العالمي 121

الدرس الأول نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية 123

الدرس الثاني الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي 143

الدرس الثالث هل 2015 بداية كساد عالمي؟ 159

الدرس الرابع في 2050...مجموعة الـ20 تقلب موازين اقتصاد العالم 171
الدرس الخامس نقاش الاستراتيجية من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية..... 189
الدرس السادس العولمة وأثرها على المجتمعات في الأرض 207
الوحدة الخامسة القوانين الاقتصادية والتجارية في البلدان العربية 223
الدرس الأول قانون التجارة المصري..... 225
الدرس الثاني نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية في المملكة العربية السعودية ... 243
الدرس الثالث نظام مكافحة الإغراق والدعم 259

第一单元　中国经济发展

الوحدة الأولى　تطور اقتصاد الصين

第一课

中国2015年将继续是世界经济发展的主要贡献者

الدرس الأول الصين ترجح بقاءها مساهما رئيسيا في نمو الاقتصاد العالمي عام 2015

لا تزال الصين تساهم في شكل كبير في الاقتصاد العالمي، على رغم تباطؤ النمو الذي وصفته السلطات الصينية بـ «العادي الجديد» خلال العام الماضي. إذ على رغم التوقعات بتباطؤ الناتج إلى نحو 7.5 في المئة، تظل مساهماتها في النمو الاقتصادي العالمي والآسيوي عند 27.8 في المئة و50 في المئة على التوالي، استنادا إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي.

وأعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ في قمة المديرين التنفيذيين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (آبيك) في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أن «النمو الاقتصادي للصين بات أكثر استقرارا ومدفوعا بقوى مختلفة». واعتبر أن نسبة السبعة في المائة «ستضع الاقتصاد الصيني بين أكبر الاقتصادات في العالم من حيث السرعة والزيادة». ولفت إلى أن كل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة «في مدى معقول».

وفي مواجهة الأخطار الاقتصادية المحتملة، تطور الصين نهجا جديدا من التصنيع وتطبيقات التكنولوجيا والمعلومات والتحديث الزراعي بطريقة منسقة. ورأى شي في قمة «مجموعة العشرين» في أستراليا، أن «النمو الاقتصادي الصيني يخدم كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي العالمي».

وفي إشارته إلى الإصلاحات المحلية، أكد أن الاقتصاد الصيني «سيحافظ على زخم نموه القوي والمستدام والمتوازن، وسيؤمن مطالب وفرصا أفضل للعالم».

وعن استراتيجية منطقة التجارة الحرة، وقعت الصين في تشرين الثاني الماضي «إعلان نوايا» حول استكمال المفاوضات الثنائية عمليا مع استراليا حول اتفاق التجارة الحرة بعد وقت قصير من إنهاء محادثات جوهرية، حول منطقة التجارة الحرة مع كوريا الجنوبية.

وعاهدت الدول الأعضاء في «أبيك» إطلاق عملية منطقة التجارة الحرة لآسيا - الباسيفيك

ودفعها، وهي مبادرة دعمتها الصين بقوة وستضيف دخلا بقيمة 2.4 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي.

وفي الخامس من كانون الأول (ديسمبر) الماضي، دعا شي إلى «الإسراع في تنفيذ استراتيجية منطقة التجارة الحرة وبناء نظام اقتصادي جديد مفتوح». وذكر في اجتماع للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، أن استراتيجية منطقة التجارة الحرة هي «جزء مهم في الجولة الجديدة من انفتاح الصين على العالم». وأوضح أن النظم التجارية المتعددة الطرف والترتيبات التجارية الإقليمية «كانت دائما قوة دفع وراء العولمة الاقتصادية».

وتعزز الصين بنشاط الاتصالات الداخلية الإقليمية والدولية حول سلسلة من الاقتراحات، بما فيها مبادرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الـ21». وتهدف هذه الخطط في شأن التعاون الاقتصادي المتعدد الطرف إلى زيادة تسهيل التجارة والاستثمار في المنطقة، والمساهمة في اقتصاد عالمي أكثر انفتاحا.

وكانت الصين أعلنت تقديم 40 بليون دولار لتأسيس صندوق طريق الحرير. ولفت شي إلى أن صندوق طريق الحرير الجديد «سيستخدم لتقديم الدعم المالي والاستثماري في مجالات البنية التحتية والموارد والتعاون الصناعي والمالي والمشاريع الأخرى، المتعلقة بتحقيق الترابط بين الدول الواقعة على طول «الحزام والطريق».

وعن «بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية»، وقعت 21 دولة آسيوية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، مذكرة تفاهم حول تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، وهي مبادرة اقترحها شي في محاولة لتمويل مشاريع البنية التحتية عبر آسيا. وقال إن الصين «ستتمسك بحزم بإستراتيجية انفتاح متبادلة النفع»، مؤكدا أن «تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية سيساعد على تحسين الإدارة المالية العالمية، ما سيكون له أهمية كبيرة». وأوضح أن المصرف «سيركز على تعزيز ترابط البنية التحتية والتعاون الاقتصادي في المنطقة لضخ زخم جديد في التنمية الاقتصادية في آسيا».

أما في مجال الانفتاح المالي، أطلقت الصين برنامج الربط التجاري لبورصتي شانغهاي وهونغ كونغ رسميا في تشرين الثاني الماضي، لتسهيل وصول المستثمرين في الخارج إلى الأسهم المدرجة في بورصة شانغهاي. ويعد البرنامج خطوة عملية تجاه تدويل العملة الصينية، وفتح أسواق المال في البر الصيني الرئيس.

وكان رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ أكد في منتدى أن الصين «ستنفذ جولة جديدة من الانفتاح على مستوى عال». وأشار إلى أنها «ستواصل رفع مستوى الانفتاح وجودته من طريق

此为试读,需要完整PDF请访问: www.ertongbook.com

تعزيز التكامل مع الأسواق الدولية».

ورفع البنك المركزي الصيني قبل شهر سقف تعويم أسعار الفائدة على الودائع إلى 1.2 من المستوى الحالي 1.1، واضعا الأساس لمزيد من تحرير أسعار الفائدة. كما شهدت الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، توقيع اتفاق مقاصة لليوان مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وكندا وأستراليا ولوكسمبورغ وقطر بتسويات عبر الحدود بلغت قيمتها 8 تريليونات يوان (نحو 1.3 تريليون دولار) نهاية تشرين الأول الماضي.

المطالعة

1- الصين قد تصبح أكبر اقتصاد في 2016

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تزيح الصين الولايات المتحدة عن المركز الأول كأكبر اقتصاد في العالم في عام 2016، مع استمرار نموها الاقتصادي.

وقالت في تقرير نقلته صحيفة تلغراف البريطانية إنه بالرغم من احتمالات بطء نمو اقتصاد الصين، فإن معدل النمو سيكون في حدود 8% خلال العقد الحالي.

وقد سجل الاقتصاد الصيني نموا بنسبة 7.8% في العام الماضي، وهو أبطأ معدل له في أكثر من عقد، وأظهرت أرقام مؤخرا أن انتعاش الاقتصاد الصيني ربما فقد قوة الدفع. لكن توقعات المنظمة كانت مشجعة فيما يتعلق بمستقبل نمو الاقتصاد الصيني، وقالت إنه قد يسجل 8.5% هذا العام و8.9% في 2014.

وقالت المنظمة إنه بحساب فروقات الأسعار فإن الاقتصاد الصيني سينمو ليتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة في 2016.

وقد عزز تكهنات المنظمة هذه توقعاتها بزيادة الاستثمارات في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم. وقالت المنظمة إنه من أجل المحافظة على قوة النمو الاقتصادي، فإنه يجب على الصين تنفيذ تعهداتها بالسماح للشركات الحكومية بالمنافسة في الأسواق المفتوحة، وتسهيل حركة العمال المهاجرين من الريف إلى المدن.

يشار إلى أن قادة الحزب الشيوعي الجدد -الذين تسلموا السلطة بالصين في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي- تعهدوا بالمزيد من الإصلاح. لكن توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قالت إنه يجب عليهم توضيح ما إذا كانوا سيسعون للتغلب على بعض التحديات التي تتمثل في التخلي عن

مزايا مثل سياسات الاحتكار وخفض الفوائد على ديون البنوك وتقديم الدعم على الطاقة للشركات الكبرى في البلاد.

ولفتت المنظمة إلى أن الزعماء الصينيين منذ 2005 وعدوا بفتح قطاع الصناعات الصيني للمنافسة من قبل القطاع الخاص، لكن ذلك لم يتحقق. وقالت إن الصين بحاجة لتحقيق ذلك.

كما أشارت إلى أن الصين استطاعت مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في السنوات الخمس الماضية أفضل من أي دولة في المنظمة، ومن كثير من الاقتصادات الناشئة، وأنها في وضع يمكنها من الاستمرار في عقد رابع من النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لسكانها، رغم استمرار وجود مخاطر تواجهها من ارتفاع أسعار العقارات، إضافة إلى عدم المساواة الاجتماعية وزيادة معدل الشيخوخة بين السكان.

2- بزعامة الصين: الدول النامية تقود العالم نحو التعافي وتنفق على الأغنياء

محمد شريف

تنبأت الأمم المتحدة أن تتعافى البلدان النامية، وخاصة الآسيوية بقيادة الصين، من الأزمة المالية العالمية بوتيرة أسرع من الدول الصناعية. وذكرت أن صافي التحويلات المالية من البلدان النامية إلى الدول الصناعية قد بلغ في 2009 نحو 568 مليار دولار، ثلثها على ذمة فوائد الديون، مقابل 119.8 مليارا تلقتها منها في 2008 على صورة مساعدة تنموية رسمية.

ويذكر أن الأزمة المالية العالمية، التي تسببت في إنكماش وركود اقتصادي، وإفلاس المصارف، وإنهيار القروض، وتفشي البطالة، وانخفاض الصادرات والأسواق العقارية، قد أصابت البلدان النامية بما فيها الآسيوية بحدة أكبر، ألحقت أضرارا بالغة بنموها الاجتماعي والاقتصادي.

حول تفاصيل هذه التعافي المتوقع، تحدث مسؤول من إدارة سياسة التنمية والتحليل في الأمم المتحدة قائلا "تسجل الدول الآسيوية النامية حاليا أقوى معدل للنمو الاقتصادي في العالم بقيادة الصين لتليها الهند ولكن بدرجة أقل"، علما بأنهما شهدتا معدلات انكماش معتدلة في 2009.

أما عن بقية البلدان النامية فقد شرح الخبير الأممي أن الوضع مختلط. فبينما يساعد النمو الآسيوي القوي على انتشال صادرات الدول النامية ويساهم في إنعاش أسعار السلع الرئيسية، سيتوقف الأداء الاقتصادي الإجمالي لهذه البلدان على مدى سرعة التعافي في الدول الصناعية. "تباطؤ النمو في أوروبا والولايات المتحدة واليابان سوف يبطئ التعافي في غالبية البلدان النامية".

هذا وتنبأت دراسة جديدة للأمم المتحدة بمستقبل أكثر إشراقا للبلدان النامية منه للدول

الصناعية، فيقدر أن يبلغ نموها الاقتصادي نسبة 5.3 في المائة في العام الجاري مقارنة بنسبة 1.9 في سنة 2009. ومع ذلك، فتظل هذه النسبة دون معدل 7 في المائة الذي بلغته البلدان النامية قبل بداية الأزمة العالمية في 2007.

وتوضح الدراسة، المعدة من 176 صفحة بعنوان "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق 2010"، أن "بعض البلدان النامية قد تعافت قبل غيرها". ونقلت عن مدير صندوق النقد الدولي قوله أن "بعض الاقتصاديات الآسيوية مرشحة لتكون الاقتصاديات القائدة". "نمو الصين بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي".

كما تشير الأمم المتحدة في دراستها إلى أن الاقتصاد العالمي في تحسن لأن عددا متناميا من البلدان سجلت نموا ربع سنويا إيجابيا في ناتجها المحلي الإجمالي، بعد انهيار عالمي متزامن وواسع النطاق في أواخر 2008 وأوائل 2009.

وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال آفاق الاقتصاد العالمي داكنة بسبب تعاظم معدلات البطالة.

فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة بأكثر من الضعف منذ بداية الركود في ديسمبر 2007 ليبلغ 15.7 مليونا في أكتوبر 2009، مما رفع نسبة البطالة إلى 10.2 في المائة، وهي أعلى نسبة في 26 سنة.

ومن جانبها، أفاد مكتب العمل الدولي التابع للأمم المتحدة ومقره جنيف، بأن عدد العاطلين عن العمل في مختلف أرجاء الأرض قد ارتفع بصورة قياسية ليبلغ نحو 212 عاطلا أو 6.6 في المائة من القوي العاملة في العالم.

وتوقعت هذه الوكالة الأممية في آخر دراسة لها هذه الشهر أن "تتدهور الأوضاع في أوروبا قبل بداية تحسنها". وقدرت أن البطالة ستظل مرتفعة في عام 2010 حيث يتوقع أن يفقد 3 مليون مواطن وظائفهم في دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الصناعية.

هذا وعلى الرغم من النكسات التي أصيبت بها البلدان النامية، فيقدر أن صافي تحويلاتها المالية إلى الدول الصناعية قد بلغ في العالم الماضي نحو 568 مليار دولار، علما بأنها زودت الدول الغنية برقم قياسي من التحويلات المالية بلغ 891 مليار دولارا في عام 2008، جاء زهاء ثلثها على ذمة فوائد الديون.

وفي المقابل، تلقت البلدان النامية من أغنى دول العالم مساعدات تنموية رسمية اقتصرت على 119.8 مليار دولار في عام 2008، و103.5 مليارا في سنة 2007.

وبسؤاله عما إذا كانت البلدان النامية تلعب دورا هاما في تدفق الموارد المالية إلى الدول الصناعية، أجاب الخبير بإدارة سياسة التنمية والتحليل بالأمم المتحدة أن صافي التحويلات المالية

هذه يجسد نمط اختلال التوازن العالمي القائم."ومن ثم فإن جانبا كبيرا من تدفق الموارد يأتي من بلدان الفائض ليمول اختلال دول العجز".

وكمثال، ذكر روب فوس أن تدفق الموارد في 2009 أتي أساسا من شرق آسيا وعلى رأسها الصين التي سجلت زيادة إضافية في فائضها الجاري، وكذلك من الشرق الأوسط رغم تقلص فوائض الدول المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعاره والأزمة المالية العالمية.

وشرح أن "صافي التحويلات المالية من البلدان النامية يساهم أساسا في تمويل عجز ميزانيات الدول الصناعية و(يذهب) جزء كبير منه للولايات المتحدة". يضاف إلى ذلك، أن نحو ثلث التحويلات المالية، حسب تعريف الأمم المتحدة، يأتي من تحويلات أرباح وفوائد سداد ديون البلدان النامية.

3- الصين تستعد لخفض جديد للفائدة تفاديا للانكماش

كشف اقتصادي حكومي بارز في الصين أن القيادة والبنك المركزي في بكين على استعداد لإقرار خفض آخر في أسعار الفائدة وتخفيف القيود على الاقتراض، وذلك لخشيتها من أن يقود انخفاض الأسعار إلى زيادة الديون المتعثرة وانهيار شركات وخسارة وظائف.

وكان كبار القادة الصينيين يعترضون على تقليص نسب الفائدة مخافة أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الديون وحدوث فقاعة عقارية، غير أن مؤشرات تراجع النمو وركود سوق العقار دفعهم لتغيير رأيهم.

وأضاف الاقتصادي، الذي طلب عدم نشر اسمه، أن "كبار القادة غيروا رأيهم"، وأضاف أن البنك المركزي يتجه نحو تنفيذ تحفيز على نطاق واسع، وهو جاهز لخفض نسبة الاحتياطيات القانونية المطلوبة التي تقيد عمليا حجم رأس المال المتاح للبنوك من أجل تمويل القروض.

وخفضت بكين نسبة الاحتياطيات لبعض البنوك في العام الجاري، لكنها لم تعلن عن خفض يشمل جميع البنوك منذ مايو/أيار 2012.

وكانت سلطات الصين قلصت أول أمس الجمعة بشكل مفاجئ نسبة الفائدة، في أول خفض منذ أكثر من عامين، مما يؤشر على تغير في سياسة بكين والبنك المركزي، هذا الأخير أصر على تنفيذ إجراءات تحفيز متواضعة قبل أن يخلص الأسبوع الماضي إلى أن استقرار الاقتصاد الصيني يتطلب تبني سياسة نقدية جريئة.

وهبط نمو ثاني أكبر اقتصادات العالم إلى 7.3% في الربع الثالث من 2014، ويتخوف

واضعو السياسات أن يستمر منحنى الانخفاض إلى أن يبلغ 7%، وهي نسبة لم يهبط إليه منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

وتتراجع أسعار المنتجين في الصين منذ نحو ثلاثة أعوام، مما يكثف الضغط على المصنعين، كما أن معدل تضخم أسعار المستهلكين في مستوى منخفض

单词与术语

معاني الكلمات والمصطلحات

CEO 峰会	قمة المديرين التنفيذيين
亚太经济合作组织（APEC）	منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (آبيك)
二十国集团	قمة «مجموعة العشرين»
强劲、可持续和平衡增长的势头	زخم نموه القوي والمستدام والمتوازن
自由贸易区	منطقة التجارة الحرة
意向书；意向声明	إعلان نوايا
多边贸易体制	النظم التجارية المتعددة الطرف
区域贸易安排	الترتيبات التجارية الإقليمية
经济全球化	العولمة الاقتصادية
丝绸之路经济带	الحزام الاقتصادي لطريق الحرير
21 世纪海上丝绸之路	طريق الحرير البحري للقرن الـ21
丝路基金	صندوق طريق الحرير
亚洲基础设施投资银行	بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية
谅解备忘录	مذكرة تفاهم
沪港通	برنامج الربط التجاري لبورصتي شانغهاي وهونغ كونغ
上交所上市的股票	الأسهم المدرجة في بورصة شانغهاي
人民币国际化	تدويل العملة الصينية
中国大陆	البر الصيني الرئيس
利率浮动上限	سقف تعويم أسعار الفائدة
人民币清算协定	اتفاق مقاصة لليوان

跨境结算	تسويات عبر الحدود
第一产业	القطاع الأساسي
第二产业	القطاع الثانوي
四万亿计划	حزمة الأربعة تريليونات يوان
扩张信贷	التوسع في الإقراض
复苏	التعافي
政府的刺激措施	إجراءات التحفيز الحكومية
工业产值	الناتج الصناعي
固定资产投资	استثمارات الأصول الثابتة
经济合作与发展组织	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
使离开，使远离	أزاحه يزيح
每日电讯报	صحيفة تلغراف
经济复苏	انتعاش الاقتصاد
预测	تكهنات
促进农民工流动	تسهيل حركة العمال المهاجرين
垄断	احتكار
降息	خفض الفوائد
新兴经济体	الاقتصادات الناشئة
改善生活水平	تحسين المستوى المعيشي
社会不平等	عدم المساواة الاجتماعية
老龄率增加	زيادة معدل الشيخوخة
净资金转移	صافي التحويلات المالية
债务利息负担	ذمة فوائد الديون
发展政策与分析司	إدارة سياسة التنمية والتحليل
救助发展中国家的出口	إنتشال صادرات الدول النامية
失业率	معدلات البطالة
国际劳工组织	مكتب العمل الدولي
全球失衡格局	نمط اختلال التوازن العالمي

此为试读，需要完整PDF请访问：www.ertongbook.com